

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أثر التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري على الأسرة الجزائرية
The impact of sociocultural changes and domestic violence on the
Algerian family

حزاب ربيعة

Hazab Rabia

جامعة أحمد بن بلة وهران 1

مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا

University of Ahmed Ben Bella Oran - Member of the
Islamic manuscript in north Africa laboratory

يعقوبي فتيحة

Yagoubi Fatiha

maghribidoctorat@gmail.com

جامعة أحمد بن بلة وهران 1

مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا

University of Ahmed Ben Bella Oran - Member of the
Islamic manuscript in north Africa laboratory

تاريخ الاستلام : 2018-08-07

تاريخ القبول : 2018-11-22

ملخص :

لطالما كانت التغيرات السوسيوثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، تساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الطلاق داخل الأسرة الجزائرية، محدثة بذلك تغييرا في مفهوم الزواج .

وكما أن عدم الاستقرار الأسري يؤدي لا محالة في الكثير من الأحيان، إلى وقوع العنف الأسري، أخذنا بذلك العديد من الأشكال، كالعنف بين الزوجين، وهو العنف المسلط على الزوجة مسببا في ذلك أثارا وخيمة سلبية تلقي بظلالها على جميع أفراد الأسرة والعنف بين الأبناء وكذا العنف بين الآباء والأبناء، مما يؤثر بالضرورة على التنشئة النفسية القوية للأولاد، ويكون في الأخير مآلهم الجنوح.

الكلمات الدالة : مشكلات اجتماعية، التغيرات السوسيوثقافية، العنف الأسري، التفكك، الأسرة الجزائرية.

Abstract :

Sociocultural, social and even economic changes have contributed significantly to the high rate of divorce within the Algerian family, thus changing the concept of marriage.

In addition, family instability often leads to family violence, taking many forms, such as violence between the spouses, which is the violence inflicted upon the wife, causing serious negative effects that cast a shadow over all members of the family, violence between children and violence Between parents and children, which necessarily affects the psychological upbringing of children, and finally the fate of delinquency.

Key words: social problems - sociocultural changes - domestic violence - disintegration - Algerian family.

مقدمة:

لطالما كانت الأسرة تلك المؤسسة الاجتماعية الأولى، التي يكتسب فيها أجيال ومبادئ الحياة، فالأسرة بمفهومها الاجتماعي، تحقق الاستقرار والبقاء والرسوخ عن طريق استمرار العلاقات الاجتماعية والثقافية.

وبما أن المجتمع في تغير مستمر، فقد أخذت الأسرة العربية بوجه عام، والأسرة الجزائرية بوجه خاص بالتغير هي الأخرى في الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية حتى تتماشى والتغيرات الواقعة بالمجتمع، وبالتالي فإن تحول قيم الحداثة والتغيرات السوسيوثقافية قد ساهم في تحول البنية الاجتماعية، لاسيما للأسرة حيث غير الكثير من نمط حياتها، وكما أن هذا التغير في طبيعة العلاقات الزوجية انعكس على علاقة الآباء بالأبناء، فتحوّلت هذه المساحة الهامة إلى ساحة لممارسة مختلف أشكال وأنواع العنف، نتيجة للتصرفات السلوكية بين الزوجين، أين تشكل عنها ظاهرة العنف في الأسرة، مما دفع بها إلى الإهمال والتفكك الناتج عن الأفكار الدخيلة عن مجتمعنا.

فإلى أي مدى ساهمت التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري في تفكيك الأسرة الجزائرية؟

ونظرا لأهمية هذه الجماعات الإنسانية، داخل المجتمع ارتأيت الاهتمام بدراسة هذا الكيان الذي يتعرض للكثير من التغير في بنيته الوظيفية، وكذا تبين تأثير التغيرات السوسيوثقافية عليه، وكذا دونما إغفال العنف الأسري الذي بات يهدد الأسرة الجزائرية، ومحاولة مني الإجابة على الإشكالية السابق ذكرها، عن طريق خطة بحث مقسمة إلى مبحثين، أين عنوان المبحث الأول ب مفهوم التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري، وقد قسمته إلى مطلبين، عنوان المطلب الأول برمدخل مفاهيمي للأسرة والتغيرات السوسيوثقافية، وفي ما يخص المطلب الثاني فقد عالجته فيه مسألة أسباب هذه التغيرات.

أما بالنسبة للمبحث الثاني من الدراسة والمعنون ب أثر التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري على الأسرة الجزائرية، فقد عالجته فيه مسألة التأثير على البنية الوظيفية للأسرة في المطلب الأول، وكذا أثر هذه التغيرات وكذا العنف الأسري على أفراد الأسرة.

المبحث الأول : مفهوم التغيرات السوسيوثقافية والعنف

الأسري:

إن الحديث عن الأسرة والعلاقات الأسرية، لا بد من التعرض فيه للحقوق والواجبات وكذا للأدوار المتبادلة بين الأفراد، تلك الأدوار التي تعرضت للتعديل حتى تتلاءم مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، خاصة بعد تغير مركز الرجل والمرأة في الأسرة، فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والأدوار، أين ظهرت فكرة المساواة بينهما، وهذا داخل الأسرة وخارجها، وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور مصطلحات جديدة لا بد من التطرق إليها، من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول : مدخل مفاهيمي للأسرة والتغيرات

السوسيوثقافية:

انطلاقا من فكرة أن الأسرة، تأثرت بالتغيرات السوسيوثقافية في المجتمع، أين أفرزت العديد من المصطلحات الجديدة والحديثة، وبالتالي لا بد من تعريفها ثم الولوج في أسباب هذا التغير.

الفرع الأول :تعريف الأسرة:

أولا : المدلول اللغوي للأسر:

أسرة الرجل: رهطه لأنه يتقوى بهم¹
والأسرة من مصدر أسر، وتعني : بالضم الدرع الحصينة، والرجل الرهط الأدنون.²

ثانيا : المدلول الاصطلاحي للأسرة:

مصطلح الأسرة مصطلح خلافي في علم الأنثروبولوجي، حيث أن تعريفه ومحاولة تعريفه قد اكتنفه العديد من المشكلات وعدم الاتفاق، ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها كل فقيه. فبالنسبة لعلماء الاجتماع، فيعرفها البعض : "رابطة اجتماعية تتألف من زوج وزوجته وأطفالها أو بدون أطفال،

وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك بحيث تضم أفرادا آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال".³

في حين يذهب جانب آخر من الفقه إلى تعريفها : "تجمع قانوني لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والقرابة أو بروابط التبني، وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضا في منزل واحد ويتفاعلون تفاعلا متبادلا مع بعضهم البعض طبقا لأدوار اجتماعية محددة تحديدا دقيقا، وتدعمها ثقافة عامة".⁴

أما بالنسبة لدلالة الأسرة في القانون، فإنها تضيق وتوسع بحسب القانون الذي ينظمها، والزاوية التي ينظر منها إلى الأسرة، وفي إطار دراستنا هذه يمكن تعريفها : "رابطة اجتماعية وقانونية تجمع بين الزوج والزوجة وأطفالهما إن وجدوا وفقا للشريعة الدينية السائدة في المجتمع الذي يعيشان فيها، وقد يتسع مفهوم الأسرة ليشمل الأبناء المتزوجين والأحفاد وبعض الأقارب من أصول أو فروع أحد الزوجين".⁵

يمتاز هذا التعريف بأنه يظهر النسق الاجتماعي الذي تقوم عليه الأسرة في إطار قانوني، إذ أنها لا تزيد في أساسها عن أنها جماعة إنسانية صغيرة الحجم، غير أنها تختلف عن الجماعات الأخرى، في كونها تقوم بطريقة قانونية أو شبه قانونية فضلا عن تقارب أفرادها لدرجة تجعل منهم، كيانا واحدا إلى جانب استمرارها لفترة طويلة من الزمن يمكنها من الاندماج في نسج المجتمع وتكوينها وحدة اجتماعية اقتصادية أساسية يقوم عليها المجتمع كله.⁶

فبالأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي فطري، اعتبارا من كون أن الإنسان اجتماعي بطبعه، لا يستطيع العيش بمفرده في هذا الكون الفسيح، وكما أن المجتمع وحياة الإنسان في ديناميكية مستمرة، وقد عرفت الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى عصرنا الحديث مراحل في تطور الأسرة، سواء أكان الأمر متعلقا بوظيفتها أو حتى نطاقها، ومن أقسام هذا التطور، الأسرة العشائرية المستقرة المتواجدة عادة في المجتمعات الزراعية الريفية، المتميزة بشدة العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة، حيث تتشابه قيمهم وتقاليدهم وعاداتهم، وتشابه أيضا ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يحدث استقرارا كبيرا للأسرة.⁷

الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزاماته، أو أن يعتمد عدم القيام بها رغم صلاحيتها بذلك¹⁴، أي أنه حالة من اختلال التوازن في العلاقات العائلية.

في حين يرى علماء النفس، أن الإهمال العائلي يحدث عند غياب أحد الوالدين، وبالتالي يمكن اعتباره إهمال الأسرة سيكولوجيا¹⁵، وبالنسبة للمشرع الجزائري لم يكتف بإقرار الحقوق التي من شأنها حماية الحدث من التعرض للإهمال، بل عدد أوصافه وقام بتحريم الأفعال التي يمكن أن توقع الحدث في الإهمال العائلي¹⁶.

وبالنسبة للعنف الأسري، فهو عبارة عن عنف، وقد تعددت التعاريف حول مفهوم العنف، واختلفت باختلاف وجهة نظر العلماء والمفكرين سواء أكان نفسي أو اجتماعي، أو قانوني أو حتى سياسي. ويشمل مفهوم العنف متغيرات عديدة، تسببه مثل القوة والسيطرة والتحكم، وبالتالي فإنه يمكن القول أن يعتبر من المفاهيم التي اكتنفها الغموض، وقد ظهرت آراء كثيرة حول العنف الأسري منها ما أشار إليه عالم الاجتماع ستراوس، أين قال: "إذا أردنا أن نتعرف على حدوث العنف بين الزوجين لا يكفي أن نتعامل فقط مع مظاهر العنف وهي الإيذاء الجسدي -توبيخ الأبناء- الشجار بين الزوجين-الإهمال، ولكن لابد أن نتعامل مع مسبباته التي تعد من أهم مكونات العنف الأسري"¹⁷. و يعرف كذلك على أنه: "سلوك عمدي موجه نحو هدف سواء لفظي أو غير لفظي ويتضمن مواجهة الآخرين ماديا أو معنويا، و مصحوبا بتعابير تهديدية وله أساس غريزي"¹⁸.

وبالتالي، أمكننا من القول أن العنف الأسري هو كل سلوكيات العنف التي تحدث في إطار الأسرة، ومن قبل أحد أفرادها لما له من سلطة أو ولاية، أو علاقة بالمجني عليه¹⁹، أي أن العنف الأسري نطاقه محيط الأسرة بسبب التوظيف السيئ للقوة اتجاه الأفراد الضعفاء داخل كيان الأسرة²⁰، وله أنماط مختلفة، فإذا تحولت هذه المؤسسة الهامة إلى مساحة هامة لممارسة مختلف أنواع العنف الصادر عن كلا الزوجين، فهو بطريقة أو أخرى يمتد إلى الأبناء، مما يساعد أو يعجل بتهديم وتحطيم الكيان الأسري ويزعزع استقرارها، فكل هذه التغيرات التي سبق لنا الإشارة إليها ناتجة عن أسباب دافعة بالأسرة نحو التفكك، وهذه الأسباب سنحاول تبينها.

المطلب الثاني: أسباب التغيرات:

لقد أدت التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري، إلى تراخي العلاقة الأسرية وتفككها، وحدثت فجوات بين أفراد الأسرة الواحدة، كما أن هذا التغير صحبته مشكلات، وتزداد حدة متى ما صاحبت سرعة التغير في الأسرة والمجتمع وبالتالي ارتفاع معدلات الطلاق الناجمة عن أسباب سنولها بالعناية والشرح.

الفرع الأول: تغير ثقافة وقيم المجتمع.

لقد ساهمت الثورة المعلوماتية، في استحداث وخلق قيم وأساليب وأنماط تفكير جديدة تجلت في سيادة القيم الفردية واستقلالية الروابط الأسرية. فوسائل الاتصال الحديثة غرست فكرة الفردانية، وإذا سادت هذه القيم الفردية فإنها تضعف من القيم الداعية إلى العطاء في المجتمع²¹، وتدعم قيم الأنانية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى

في حين، العائلة غير المستقرة هي التي تمر بالمرحلة الحضارية الثالثة، باعتبار أن هناك مرحلة انتقالية بين الأسرة المستقرة والأسرة غير المستقرة، وهي ما يطلق عليها بالعائلة الانتقالية⁸.

فإذا كانت الأسرة تعبر عن تلك الوحدة الاجتماعية المكونة من الرجل والمرأة، كما أنها بؤرة الوعي الاجتماعي والتراث القومي الحضاري، الذي ما لبث أن تأثر خارجيا وبالتالي التأثير على المجتمع الداخلي، و هو ما سنتطرق إليه فيما يلي :

الفرع الثاني : المقصود بالتغيرات السوسيوثقافية والعنف

الأسري:

لقد واجهت الأسرة المتسمة بالحدثة، صعوبات كثيرة بالرغم من التغير المتزايد الواقع بها خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا يرجع لإيديولوجيات وعوامل طرأت على المجتمع الجزائري، مؤثرا بذلك على الكيان الأسري، و هو ما سنحاول توضيحه :

أولا : حقيقة التغيرات السوسيوثقافية:

لقد عرفت الأسرة تغيرات هامة، وقد اعترف بها المجتمع الدولي وتبناها في معظم موائيقه الدولية⁹، أين ظهرت أنماط أسرية جديدة وحديثة، كنموذج الزواج المثلي الذي اعترفت به اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة¹⁰ (سيداو)، وأيضا المساكنة والأسرة النووية، بعد أن غاب مفهوم الأسرة المركبة من جل الموائيق الدولية، فاعترفت هذه الأخيرة ببنية اجتماعية جديدة أثرت على التماسك الأسري والعلاقات الأسرية فغيرت الكثير من الوظائف الحساسة لها.

وقد صاحب هذا التغير وسائل الإعلام والاتصال عزلة نسبية لأفراد الأسرة، لمشاهدة برامج التلفزة وكذا التعامل مع الحاسب الآلي وشبكة المعلومات، ما انجر عنه صراعات في القيم بين الأجيال وصراعات في الأدوار¹¹، فخرجت المرأة لسوق العمل، كما أن تأثير التحولات السياسية كان له الأثر البالغ في ظهور العولمة¹²، وقد كان للثقافة جانبا مهما في إحداث التغيير على الأسرة، عن طريق توفير موانع الحمل وكذا طرق الوقاية منها، ولقد قام كل من مالفينوفسكي و تلميذه راد كليف براون بتطوير نظرية وظيفة الثقافة وخاصة الأنثروبولوجيا الاجتماعية، في حين قام هيربرت سينسر في منتصف القرن التاسع عشر بوضع أساس النظرية الوظيفية للمجتمع عندما طور نموذج عضوي للمجتمع، وأوضح فريدريك لوباي و هو من الأوائل المهتمين أساسا بالأسرة مستخدما النموذج الوظيفي للمجتمع، فعنده العمال ليسوا فقط وحدات عمالية ولكن لهم أسرفاستطاع أن يثبت أن خبرات الأسر تؤثر على أداء العمل، ومن ثمة على الاقتصاد¹³.

ومثل هذه البدايات وغيرها، غيرت من الثقافة الأسرية للمجتمع وتزايدت ثقافات سلبية أخرى كالعنف الأسري وحتى الإهمال العائلي في التغير الحاصل على الأسرة، و هو ما نوضحه في الآتي :

ثانيا : المقصود بالعنف الأسري:

يعد العنف الأسري من أحد أسباب معوقات الأسرة الجزائرية الرامية لتشيتها وتفكيكها لذا كان لابد من البحث في هذين المفهومين قبل اللولج إلى الأسباب الدافعة للتفكك الأسري، ويمكننا اعتبار حتى الإهمال العائلي أحد هذه الأسباب لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالعنف الأسري ويعتبر أحد صوره، فعند علماء الاجتماع يعتبر انهيار للوحدة

وينيتها الوظيفية، وهذا ما أثر سلباً على أفراد الأسرة الواحدة، وبالتالي هذا ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: التأثير على البنية الوظيفية للأسرة:

نظراً لعملية التغيير البنوي الذي شهدته الأسرة الجزائرية، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بسبب التحول الثقافي الرهيب داخل أوساط المجتمع الجزائري، أين أصبح هذا التحول بمثابة شبح يجتاح المؤسسة الاجتماعية الأولى للطفل، مهدداً لكيانها واستقرارها، بداية من تغيير المفهوم التقليدي للأسرة الجزائرية ووصولاً إلى الصراع الفكري بين الأجيال الذي بات يشكل خطراً كبيراً على وحدة وكيان الأسرة، وسنحاول إبراز أهم النقاط في ما يلي:

الفرع الأول: إرهابات التنشئة الاجتماعية على الأسرة

الجزائرية:

لا ريب، أن عملية التنشئة الاجتماعية تعد عملية شاملة تستهدف نقل تراث المجتمع إلى الفرد، فهي تحدد اتجاه السلوك الذي يسلكه داخل الأسرة والمجتمع من خلال تلقينه، قيم وثقافة وعادات مجتمعه.

ولكن بعد التطور التكنولوجي والصناعي الحاصل الذي تعيشه المجتمعات العربية ككل، والمجتمع الجزائري أيضاً أضحت تشكل خطراً كبيراً على الكيانات الموجودة بالمجتمع، ذلك أن القيم الثقافية للمجتمع تتعرض لهجمة شرسة لمحاولات فكرية من الغرب، بغية طمس الهوية العربية الإسلامية للجزائريين، في ظل الاستهلاك اللاعقلاني لفكرة العولمة، وما تحويه في طياتها، من قيم وأساليب وأنماط تفكير جديدة، و هو ما انعكس بالضرورة على سلوك الأفراد وطريقة عيشهم وتفكيرهم ويظهر لنا²⁶، هذا من خلال:

*التجزئة الفردية.

*استقلالية الروابط الأسرية.

*ضعف الانتماء وغياب الضبط العائلي.

*تفشي ظاهرة العنف.

*ارتفاع معدلات الطلاق.

فكل هذه الانعكاسات ولدت صراعات بين القيم التقليدية والقيم المستحدثة، داخل أفراد الأسرة الواحدة.

الفرع الثاني: الصراع بين الأجيال:

مما لا شك فيه، أن العائلة أو البناء الأسري هو أهم مصادر القيم السائدة في المجتمع، فالقيم هي حقل واسع لا يمكن البت فهي أفكار مجردة لا تتجسد إلا عن طريق سلوك الفرد الذي يؤمن بها.²⁷ وفي هذا الصدد، فإن الوحدة الاجتماعية تنظم عملية تنشئة سلوك الأفراد من الناحية السلوكية والأخلاقية داخل الأسرة والمجتمع، إذ أنها تبدأ من المراحل العمرية الأولى للطفل، أين تبدأ عملية الحاجة البيولوجية فتتطور بذلك الملكات العقلية والحسية والفكرية داخل بيئته، وصولاً إلى مرحلة المراهقة الذي ما يلبث الطفل أن يصبح شاباً على قدر من النضج، فتظهر عنده توجهات وأفكار خاصة به، فتصبح الأمور العقلية والذهنية متطورة لديه لكونه لم يعد حبيس الوالدين.

الاستقلالية في الروابط الأسرية وضعف الاتصال فيها وبالتالي إضعاف الترابط العائلي، مما يبرر غياب الضبط العائلي، لأن غياب الرقابة والتوجيه من قبل أهل لها الأثر الكبير في مدى الالتزام بالسلوك السوي المنسجم مع القيم والأعراف الاجتماعية²²، مضعفاً بذلك الولاء الأبوي والسلطة الأبوية، وقد ظهرت قيم جديدة مثل قيم الكسب السريع المشروع منه والغير مشروع مقابل تدني وتدهور قيمة العمل المنتج.

كما أن لثقافة القيم التي تنادي بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبالحرية والمساواة والتحرر، التي أصبحت الجمعيات تطالب بها بناءً على ما جاءت به جل المواثيق الدولية وأبرزها اتفاقية سيداو، ومؤتمر بكين التي عملت على تشجيع ذلك، ونبتد كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة المنافية لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وكما أن سرعة التواصل وقوة تدفق المعلومات والبيانات جعلت الأسرة والمجتمع مدهولين أمام هذا السيل الجارف الذي لا يؤمن بثقافة وقيم، وأفكار تخالف تعارضه لذلك نجدها تتفنن في اكتشاف أجهزة اتصال تغذي الشباب، وهذا ما أثر على أفكارهم وثقافتهم المرتبطة بحياتهم.²³

الفرع الثاني: تغيرات اجتماعية مست كيان الأسرة:

تقوم الأسرة بوظائف عديدة وأبرزها التنشئة الاجتماعية لأفرادها إلا أن هذه الوظيفة لم تعد حكرًا على الأسرة فقط في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي فالتحول في الوظيفة الاجتماعية للأسرة، ودخول المرأة لسوق العمل وعدم توفرها للوقت الكافي لرعاية الأبناء والزوج والبيت، وإشراك الزوج في مسؤوليات لم يعتد عليها كـ رعاية الأبناء دراسياً، ونظافة البيت أثمر عنه جدلاً واسعاً وخلافاً جوهرياً بين الزوجين تساهم بشكل أو بآخر في ارتفاع معدلات الطلاق، فالتغير في مفهوم الزواج والأسرة وكذا التغير في الأدوار أفرز مشكلات اجتماعية مؤدية لا محالة إلى الطلاق.

كما كان لارتفاع معدلات العنف الأسري دور في زعزعة استقرار الأسرة، بالرغم من أن الكثير من الزوجات ترفضن التبليغ عن مثل هذه التجاوزات فقط للحفاظ على تماسك ووحدة الأسرة الراجع إلى عوامل عديدة، اجتماعية، اقتصادية وحتى ثقافية، كما أن المرأة لم تعد ذلك الشخص المطيع الودود الذي لا يمتلك اتخاذ القرار داخل المنزل، إنما أصبح نتيجة للتعليم وتساوي القوانين الاجتماعية، لها دور ورأي داخل الأسرة والذي من الممكن أن يتداخل مع دور الرجل، مما يسبب لها العنف بأشكاله المختلفة.²⁴

كما أن الأمراض النفسية، كالقلق والاكتئاب والخوف والوساوس والعزلة، أصبحت مشكلة كل فرد من الأسرة²⁵، إضافة إلى الاغتراب الاجتماعي ومشكلة المخدرات، وغيرها من المشكلات، التي أنهكت كيان الأسرة والمجتمع.

المبحث الثاني: أثر التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري

على الأسرة الجزائرية:

إن عملية تنشئة الأفراد داخل الأسرة، هي عملية مستمرة تساهم بدور كبير ومهم، في تكريس المفاهيم الاجتماعية في عقول الأفراد، إلا أن مسار الأسرة الجزائرية تأثر بما أوجدته اتفاقيات الدولية، وما حملت في جعبتها الكثير من المسائل المعترضة والماسية بكيان الأسرة،

إن العلاقة الأسرة يسودها التوتر والاضطراب، يكون مناخها فاسدا فيفقد الأمن والأمان الأسري، وبالتالي يغيب نظام الضبط والانضباط داخل الأسرة، فيجد الحدث نفسه خارج الجو الأسري مما يدفعه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

فالأحداث الذين يرتكبون السلوك الإجرامي في الغالب، ينتمون إلى أسر يكون أولياؤها ميالين إلى استخدام أساليب التوجيه الصارمة كالعقاب البدني في التأديب الذي له تأثير كبير على الحدث في انتهاجه السلوك الإجرامي³¹.

وللإشارة فإن جنوح الحدث وسلوكه الغير سوي داخل الأسرة والمجتمع، هو راجع لما يعانيه الطفل من إهمال وعنف بكل صوره، داخل بيئته الاجتماعية بفعل التغيير في القيم الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية.

وعليه فإن ظاهرة الجنوح تعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية ذات الأثر المدمر التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات والدول³²، لأن أطفال اليوم هم شباب المستقبل ورجاله، الذين يستوجب تنشئتهم تنشئة سليمة صحيحة للحفاظ على بناء ووحدة الأمة الجزائرية، وهذا من خلال حمايتهم وإحاطتهم بكافة سبل الحماية والرعاية من كل ما قد يصيبهم من مؤثرات داخلية وخارجية، تعود بالضرر على أنفسهم من جهة والأسرة والمجتمع من جهة أخرى.

الفرع الثاني: أثر هذه التغيرات على المرأة.

لطالما كان التغيير في منظومة القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، السائدة في المجتمع، مؤثرا على شريحة هامة في المجتمع، ممثلة في المرأة والتي تعتبر بدورها الركيزة الأساسية داخل الأسرة. فانتشار البطالة في المجتمع وكذا خروج المرأة لسوق العمل، قد أفرز لنا ظهور لأفكار جديدة، فلم تعد المرأة ذلك الطرف التقليدي البسيط، كربة منزل مسؤولة فقط عن الأولاد وتربيتهم، بل تعددت أدوارها وتفاقت مسؤولياتها في ظل إيمانها بقيم الحرية والمساواة مع الرجل، داخل الأسرة وخارجها، عكس ما تربت وأنشأت في ظلها من قيم وثقافة تعكس الهوية العربية الإسلامية، وهو ما يسعى بعوامة المرأة³³، ما نتج عنه ظهور مشكلات اجتماعية، وعدم الاستقرار الأسري بسبب الخلافات الزوجية واستخدام العنف بفكرة الردع والتأديب، مسببا ارتفاعا كبيرا في نسبة العنف في الجزائر بكافة أشكاله الزوجية والأسرية، وحتى في الوسط المهني، ولا يزال العنف ضد النساء في الفضاء الخاص مخيفا، فعدد النساء ضحايا العنف في الحقيقة أكبر من الأرقام المنشورة، لأن الكثيرات منهن تودعن شكواي، إلا أنه يتم سجنهن.

ويحصى أعوان الدرك الوطني، في هذا الإطار أنه خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2014، تم إحصاء حوالي 5163 ضحية منهن من تعرضن للعنف الجسماني، 1508 كن ضحايا سوء المعاملة، 27 سقطن ضحايا قتل عمدي، 208 تعرضن للعنف الجنسي، و71 كن ضحايا التحرش الجنسي، ونشير إلى أن من بين هذا العدد ضحايا العنف، 3847 هن من المتزوجات، 1975 من العازبات، 791 مطلقة و440 أيامي و1186 لم تبين وضعيتهن³⁴، وما يلفت الانتباه إلى أن أكبر معدلات العنف يتمثل في العنف الزوجي.

وبالتالي ينتقل إلى مرحلة تجعله يكتسب علاقات جديدة، حيث تنعكس هي الأخرى بظلالها على مجموع القيم والعادات التي اكتسبها داخل الأسرة، وهو ما ينشأ خلالها صراعات في حالة عدم تطابق القيم الموروثة مع القيم المكتسبة.

فالصراع كما يعرف البعض: "أحد الأشكال الرئيسية للتفاعل، أو هو ذلك الكفاح حول القيم والسعي من أجل المكانة والقوة"³⁵ والجدير بالذكر، أن الجزائر قد عرفت بدورها أنماطا مختلفة من الصراع، وبدايته كان ضد المستعمر الفرنسي ثم صراع الجهات والأجنحة السياسية، وكما لا تخلو اليوم من مظاهر الصراع في إطار الوحدة الاجتماعية كصراع الأخوة، وصراع الأقارب، وفي هذا الإطار يسوقنا الحديث إلى صراع الأجيال الذي أصبح يتداول كمفهوم نتيجة وجود الفجوة التي تتسع باستمرار بين الأجيال، التي عاشت مختلف المراحل والظروف التاريخية والسياسية التي مرت على الدولة الجزائرية. وتجدر الإشارة إلى أن الجيل نقصد به: "التوالد لدى الكائنات المنظمة (البشر)، كذلك التناسل بين الآباء إلى الأبناء، وقد يعني كذلك مجموعة من الأشخاص لديهم تقريبا نفس السن أو مجموعة الذين يعيشون نفس الفترة"³⁶

ومما لاشك فيه، أن هذا المصطلح يستخدم للدلالة على مجموعة من الأفراد ولدوا في فترة زمنية، ولا عبء إذا كان بينهم رابط قرابة أم لا، بمعنى آخر ولدوا في فترة واحدة، حيث يقدر علماء الاجتماع هذه الفترة بحوالي 30 سنة.³⁷

وبالتالي، فإن صراع الأجيال، هو صراع داخل الأسرة الواحدة ويتجسد في الخلاف المستمر بين جيلين متميزين داخلها، جيل الأب وجيل الابن، ذلك أن الخلاف الذي يتعدى الاختلافات في الرأي والنقاشات السلمية، ليصبح تناقض وتضارب مستمر تنشب عنه نقاشات أكثر حدة والتي تدخل فيه عوامل كثيرة تحدد كالاتي:

* نوع السلطة الأبوية.

* مستوى الوعي لدى الآباء.

* مدى الامتثال والطاعة لدى الأبناء.

وهناك أسباب خارجية ك: تأثير العولمة، التغيرات السوسيوثقافية.

وبالتالي نجد، أن كل هذه الصراعات داخل الوحدة الاجتماعية تؤدي إلى تفاقم المشكلات الأسرية بالرغم من وجود القوانين والتشريعات التي تخص شؤون الأسرة والمجتمع، إلا أن واقعنا الأسري أصبح أكثر غموضا من خلال حجم المشكلات الاجتماعية المتزايدة، والمتمثلة في العنف الأسري بكل ما يتركه من آثار سلبية ووخيمة على تنشئة الأطفال وكذا نفسية المرأة.

المطلب الثاني: أثر التغيرات والعنف الأسري على أفراد الأسرة:

إن التفكك النفسي والإهمال العائلي والصراع والشجارات المستمرة بين أفراد الأسرة، هو نتيجة منطقية لمدى التباين الكبير بين الأب والأم، من حيث الأفكار والتصرفات أو حتى المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يولد الأثر الوخيم والخطير على الأطفال، وكذلك على الزوجة.

الفرع الأول: أثر هذه التغيرات على الطفل.

- 7-العبادي محمد حميد الرصفان، حقوق الطفل في التشريعات الوضعية والمواثيق الدولية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، سنة 2013، الأردن، داروائل للنشر والتوزيع.
- 8- البيومي محمد محمد، سيكولوجية العلاقات الأسرية، طبعة سنة 2000، القاهرة، دارقبا للطباعة والنشر.
- 9-نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، بدون سنة النشر، القاهرة، دارالمعرفة الجامعية.
- 10-الكثيري يعقوب يوسف، التغير والحداثة، طبعة سنة 2010، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.
- 11- تركية بهاء الدين خليل، علم الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى، سنة 2002، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر.
- 12- أبو زيد رشدي شحاته، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 2011، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية.
- 13-غيث محمد عاطف، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، دون سنة طبع، القاهرة، دارالمعرفة الجامعية .
- 14- العيسوي عبد الرحمن ، سيكولوجية الإجرام، الطبعة الأولى، سنة 2004، بيروت، دار النهضة العربية .
- 15- القصاص مهدي محمد، علم الاجتماع العائلي، محاضرات بجامعة المنصورة، سنة 2008.
- 2-الاتفاقيات الدولية و القوانين :
- 1-إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في 18-12-1979، دخلت حيز التنفيذ في 03-09-1981، صادقت عليها الجزائر في 22-01-1996 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-51 بتحفظ.
- 2-أنظر المواد 314-320 من الأمر رقم 66-156 المعدل بالقانون رقم 09-01 المؤرخ في 25-02-2009، جريدة رسمية رقم 15 الصادرة 08-03-2009.
- 3-المقالات والبحوث:
- 1-أبو السعود طارق علي، وسائل مواجهة العنف ضد الأطفال، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الأردن، مركز الإعلام الأمني.
- 2-بوطبال سعد الدين، معوشة عبد الحفيظ، العنف الأسري الموجه ضد الطفل، بحث مقدم في المنتدى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09-10 أبريل 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.
- 3- شريجي ابتسام العبي، الكوار سناء عبد الكريم، دراسة مقارنة في العنف الزوجي الموجه نحو الزوجة، بدون سنة نشر، بحث مقدم بجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم علم النفس.
- 4- فرحات نادية، التغيرات البنوية الوظيفية للأسرة الجزائرية -الأسرة والعولة، مداخلة أقيمت في المنتدى الدولي الأول حول التطور التشريعي لأحكام الأسرة بين الثابت والمتغير يومي 25-26 نوفمبر 2015، جامعة حسية بن بوعلي الشلف.
- 5- حلي كميليا، مصطلح الأسرة في أبرز المواثيق الدولية، دراسة تحليلية، بحث مقدم في مؤتمر الخطاب الإسلامي المعاصر 28-29 جويلية 2015.

إن ظاهرة العنف الزوجي ضد المرأة المتزوجة، يترتب آثار نفسية وجسدية، وقد تفضي إلى الوفاة في بعض الأحيان، مما يضعف قدرتها في إنشاء علاقات اجتماعية مع الآخرين، وتنعكس تلك الآثار على الأداء الوظيفي لها كمربية داخل أسرتها، وكذا على وظيفة الأمومة، أين تصبح غير قادرة على تربية الأبناء وتوجيههم وتنشئتهم، تنشئة نفسية اجتماعية متوازنة، مما يدفعها في الغالب إلى اللجوء لفك الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق، أو التخليق أو الخلع، مع ملاحظة أن معدلات طلب الخلع في ارتفاع مستمر.

الخاتمة :

وفي ختام هذه الدراسة، يمكن القول أن التغيرات السوسيوثقافية وظاهرة العنف الأسري تشكلان تهديدا وخطرا اجتماعيا على الأسرة الجزائرية، حيث إن التفكك الأسري والإهمال العائلي والصراع والشجارات المستمرة بين أفراد الأسرة، هو نتيجة منطقية لهذه المتغيرات.

والجزائر كسائر المجتمعات العربية تواجه مشكلة من أدق المشكلات الاجتماعية، ألا وهي ظاهرة العنف الأسري، وما لها من تأثيرات سلبية على الطفل، داخل الأسرة خلال مراحل نموه، وقبل اكتمال شخصيته، مما يؤثر في كيانه الاجتماعي و سلوكه المستقبلي.

وإذا كانت مشكلة التغيرات السوسيوثقافية ، و العنف الأسري في الجزائر أقل حجما مما هي عليه ، مقارنة بدول العالم العربي ، إلا أنها تبقى ظاهرة تشكل خطورة لم يعهدها المجتمع الجزائري، المتميز بتقاليد العريقة وتمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية، وإن كنا نرى، ضرورة تفعيل الميكانيزمات الاجتماعية عن طريق تفعيل دور الجمعيات وكذا دور المسجد التوعوي ، وكذا تقديم الاستشارات والرعاية النفسية للأطراف المتضررين وخاصة المرأة والطفل، وكذا تفعيل دور القضاء لمجابهة العنف، والعمل على إبعاد الأسرة والمجتمع بصفة أساسية من دائرة اللغظ الإعلامي وكذا العولة، وهذا من أجل تحقيق التوعية وإبراز مدى خطورة هذه التغيرات في المجتمع.

قائمة المراجع :

1-الكتب :

- 1-سيد جابر عوض، الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، طبعة سنة 2001، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.
- 2- زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، طبعة 1980، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- 3-رمضان أشرف، النظم العامة والنظم الإجرائية لحماية الأسرة في القانون والفقه، دون سنة نشر، القاهرة، دارالكتاب الحديث.
- 4-عمر ماهر محمود، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، طبعة سنة 1988، القاهرة، دارالمعرفة الجامعية.
- 5- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، اعتنى بها يوسف الشيخ محمد، طبعة 2009، بيروت، المكتبة العصرية.
- 6- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة 2009، دمشق، مؤسسة الرسالة.

- 17- طارق علي أبو السعود، وسائل مواجهة العنف ضد الأطفال، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الأردن، مركز الإعلام الأمني، ص4.
- 18- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، العنف الأسري الموجه ضد الطفل، بحث مقدم في الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09-10 أبريل 2013، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، ص 4.
- 19- ابتسام العبي شريحي، سناء عبد الكريم الكوار، دراسة مقارنة في العنف الزوجي الموجه نحو الزوجة، بدون سنة نشر، بحث مقدم بجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم علم النفس، ص 15.
- 20- رشدي شحاته أبو زيد، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 2011، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، ص18.
- 21- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، دون سنة طبع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص121.
- 22- عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الإجرام، الطبعة الأولى، سنة 2004، بيروت، دار النهضة العربية، ص72.
- 23- أنظر المواد 314-320 من الأمر رقم 66-156 المعدل بالقانون رقم 09-01 المؤرخ في 02-25-2009، جريدة رسمية رقم 15 الصادرة 08-03-2009.
- 24- كميليا حلبي، مصطلح الأسرة في أبرز المواثيق الدولية، دراسة تحليلية، بحث مقدم في مؤتمر الخطاب الإسلامي المعاصر 28-29 جويلية 2015، ص3.
- 25- إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في 18-12-1979، دخلت حيز التنفيذ في 03-09-1981، صادقت عليها الجزائر في 22-01-1996 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-51 بتحفظ.
- 26- مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، محاضرات بجامعة المنصورة، سنة 2008، ص20.
- 27- نادية فرحات، مرجع سابق، ص11.
- 28- مهدي محمد القصاص، مرجع سابق، ص58.
- 29- نادية فرحات، التغيرات البنيوية الوظيفية للأسرة الجزائرية - الأسرة والعولمة، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي الأول حول التطور التشريعي لأحكام الأسرة بين الثابت والمتغير يومي 25-26 نوفمبر 2015، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، ص4.
- 30- نادية فرحات، مرجع نفسه، ص04.
- 31- جابر عوض سيد، الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، طبعة سنة 2001، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ص30.
- 32- عبد الباقي زيدان، الأسرة والطفولة، طبعة 1980، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص9.
- 33- أشرف رمضان، النظم العامة والنظم الإجرائية لحماية الأسرة في القانون والفقه، دون سنة نشر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ص31.
- 34- ماهر محمود عمر، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، طبعة سنة 1988، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص96.

6-بويعللي وسيلة، فرج الله صورية، الصراع حول القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، دراسة استطلاعية على عينة من المراهقين بثنائية محمد العربي بن مهيدي بسكرة، بحث مقدم في الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة يومي 09-10 أبريل 2013.

4-التقارير:

- 1- التقرير السنوي 2014، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، حالة حقوق الإنسان في الجزائر.
- 5-الكتب والقواميس باللغة الأجنبية :

1-le dictionnaire Larousse de proche, paris ,libérai
Larousse, année 1986.

اليوامش

- 1- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، اعتنى بها يوسف الشيخ محمد، طبعة 2009، بيروت، المكتبة العصرية، ص18.
- 2- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة 2009، دمشق، مؤسسة الرسالة، ص343.

- 3- التقرير السنوي 2014، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، حالة حقوق الإنسان في الجزائر، ص196.
- 4- محمد حميد الرصفان العبادي، حقوق الطفل في التشريعات الوضعية والمواثيق الدولية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، سنة 2013، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص157.
- 5- نادية فرحات، مرجع سابق، ص14.
- 6- محمد محمد البيومي، سيكولوجية العلاقات الأسرية، طبعة سنة 2000، القاهرة، دار لقاء للطباعة والنشر، ص292.
- 7- نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، بدون سنة النشر، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص72.
- 8- libérai Larousse, année 1986, 29-le dictionnaire Larousse de proche paris p 186.

- 9- نخبة من أساتذة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 205.
- 10- وسيلة بويعللي، صورية فرج الله، الصراع حول القيم الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، دراسة استطلاعية على عينة من المراهقين بثنائية محمد العربي بن مهيدي بسكرة، بحث مقدم في الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة يومي 09-10 أبريل 2013، جامعة ورقلة، قسم العلوم الاجتماعية، ص4.
- 11- نادية فرحات، مرجع سابق، ص13.
- 12- نادية فرحات، مرجع سابق، ص11.
- 13- يعقوب يوسف الكثيري، التغير والحداثة، طبعة سنة 2010، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ص106.
- 14- فرحات نادية، مرجع سابق، ص16.
- 15- بهاء الدين خليل تركية، علم الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى، سنة 2002، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ص454.
- 16- بهاء الدين خليل تركية، مرجع نفسه، ص415.